

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/3/CPV/3
16 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة

جنيف، ١-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥ (ج)
من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

الرأس الأخضر*

هذا التقرير هو موجز للمعلومات المقدمة من اثنين من أصحاب المصلحة^(١) إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو استنتاج يتصلان بمطالبات محددة. وذكّرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما أنه بقدر المستطاع لم يجر تغيير النصوص الأصلية. والافتقار إلى معلومات عن مسائل محددة أو إلى التركيز على هذه المسائل قد يُعزى إلى عدم تقديم أصحاب المصلحة ورقات بشأن هذه المسائل بعينها. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة لجميع الورقات الواردة. وبالنظر إلى كون دورية الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير تتصل في المقام الأول بأحداث وقعت بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

لا ينطبق

ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

لا ينطبق

باء - تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان

١ - حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه

١ - لاحظت المبادرة العالمية للقضاء على جميع أشكال العقوبة الجسدية ضد الأطفال أن الدستور يحمي الأطفال من "التعسف في استخدام السلطة داخل الأسرة" (المادة ٨٧)، لكنه لا ينص على حظر جميع أشكال العقوبة الجسدية. وأضافت المبادرة العالمية أن نظام العقوبات يحظر العقوبة الجسدية وأن المبادئ التوجيهية الوزارية تحظر استخدام العقوبة الجسدية في المدارس، ولكن القانون لا ينص صراحة على هذا الحظر. كما أشارت إلى أن العقوبة الجسدية، في أوساط الرعاية البديلة غير مشروعة، كما يذكر، لكنها لا تملك أية معلومات مفصلة عن القانون الواجب التطبيق^(٢).

٢ - أشارت شبكة الخبرات في الاقتصاد (الشبكة) في الرأس الأخضر إلى أنه أمكن تحسين السيطرة على حالة انعدام الأمن في الرأس الأخضر على الرغم من وقوع جرائم قتل قليلة. وذكرت أن الاستعانة بأفراد الجيش للحفاظ على النظام العام قد انخفضت كثيراً وإن كانت قد استمرت في بعض الحالات. وأضافت أن قوات الشرطة تقوم حالياً بعملها بتنظيم أفضل وأن الأوضاع أصبحت أهدأ في برايا وفي غيرها من أنحاء البلاد. وعلى الرغم من أن العصابات المنظمة المكونة من الشباب لا تزال تتصرف بقدر من العنف، فإنها أصبحت أكثر هدوءاً إلى حد بعيد^(٣).

٣ - وأشارت الشبكة إلى استمرار أعمال العنف ضد مجموعات الشباب المتنافسة فيما بينها، دون أن يؤدي ذلك، لحسن الحظ، إلى خسائر فادحة في الأرواح^(٤).

٢ - إقامة العدل وسيادة القانون

٤ - أشارت الشبكة إلى أن القضاء لا يزال بطيئاً بشكل كبير وإلى اكتظاظ السجون بسبب بطء القضاء؛ فالأشخاص الخاضعون للحبس الاحتياطي يظلون محتجزين لفترات طويلة دون محاكمة. وأشارت إلى أن ظاهرة بطء القضاء هو أيضاً أحد أسباب ظهور المنازعات الاجتماعية، وإلى عدم وجود محاكم للجنح^(٥).

٣ - حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي

٥ - أبلغت الشبكة أن أهم المظاهرات الاجتماعية نظمها عمال بعض الشركات بدعم من النقابات ومن مالكي وسائقي الشاحنات وسيارات الأجرة بسبب الارتفاع المتكرر في أسعار الوقود^(٦).

٤- الحق في العمل وفي التمتع بظروف عمل عادلة ومواتية

٦- ترى الشبكة أن العمل لا يزال من أهم مطالب السكان، ولا سيما الشباب^(٧). والواقع أن نقص فرص العمل قد يكون من الأسباب الرئيسية للمنازعات الاجتماعية في الرأس الأخضر وكذلك للجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، والاتجار بالمخدرات وغيرها من الجح التي يرتكبها الشباب العاطلون والمهمشون^(٨). وقد أشارت الشبكة إلى أن معدل البطالة يبلغ حوالي ٢٥,٧ في المائة فيما يتعلق بالإناث و١٨,٢ في المائة فيما يتعلق بالذكور^(٩).

٥- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي لائق

٧- لاحظت الشبكة ضرورة تقديم الصيغة المعدلة لنظام الضمان الاجتماعي التي تقترح رفع سن التقاعد من ٦٠ إلى ٦٥ عاماً بالنسبة للعاملين في الإدارة العامة، وأوصت بأن تناقش الحكومة هذا الموضوع مع النقابات^(١٠).

٨- وأوضحت الشبكة أن الأرض لا تزال تشكل، في المناطق الحضرية والريفية، سبباً للتراعات بين السكان والسلطات الوطنية والمحلية وأن السكان الأشد فقراً يحتلون، في المراكز الحضرية الكبيرة، الأراضي التي تملكها الدولة والقطاع الخاص، بشكل غير منظم، مما يخلق مناطق اجتماعية ضعيفة وفي نزاع مع السلطات. وأضافت أن المواطنين يهتمون في كثير من الحالات السلطات بممارسة التمييز في توزيع الأراضي لبناء المساكن في المناطق الحضرية^(١١).

٦- المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء

٩- وفقاً للشبكة لا يزال الرأس الأخضر يستقبل لاجئين من البلدان المجاورة من غرب أفريقيا، ولكن بطريقة أكثر تنظيمياً بعد توقفهم عن عبور الحدود مستفيدين من كونهم من مواطني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومع ذلك، يظل الكثير منهم في الرأس الأخضر. وأشارت الشبكة إلى ندرة القوارب التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين الراغبين عادة في الوصول إلى أوروبا، حيث أصبحت عمليات مراقبة المناطق البحرية الخالصة للرأس الأخضر أكثر تنظيمياً بفضل الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي^(١٢).

ثالثاً - الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات والمعوقات

١٠- أشارت الشبكة إلى أن التحديات الرئيسية التي يواجهها الرأس الأخضر هي التنمية وتطبيق الديمقراطية وصون السلم^(١٣).

١١- وأكدت الشبكة أن انتشار الأسلحة في أيدي المواطنين أصبح يبعث على القلق ويشكل خطراً^(١٤). وفي هذا الإطار، ذكرت الشبكة بأن برلمان الرأس الأخضر قام بالفعل بالتصديق على بروتوكولات متعددة، لكنه لم يصدق حتى الآن على الاتفاقية المتعلقة بانتشار الأسلحة الخفيفة على النحو الذي قامت به بلدان أخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(١٥).

١٢- كما رأت الشبكة أن الانتخابات تدور في أجواء من التوتر بين مؤيدي الأحزاب السياسية؛ وأنه ينبغي تعزيز الديمقراطية وتنظيم الانتخابات على نحو يضمن الحد قدر الإمكان من التزوير^(١٦).

١٣ - ومن جهة أخرى، ذكرت الشبكة أنه ينبغي أن تعمل الإدارة العامة وفقاً لقواعد صحيحة ودون تدخل من الأحزاب السياسية. وينبغي للجميع مكافحة المحاباة والمحسوبية لما تسببانه من منازعات. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن يظل الحكم السديد تحدياً مستمراً من أجل تعزيز الديمقراطية^(١٧).

١٤ - وترى الشبكة أنه يتعين على حكومة الرأس الأخضر أن تدعم المشاريع الاقتصادية الرامية إلى إيجاد فرص للعمل لأن البطالة في صفوف الشباب تشكل عائقاً كبيراً أمام السلم الاجتماعي^(١٨).

رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

لا ينطبق

خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

لا ينطبق

Notes

¹ The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org (One asterisk denotes a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council.)

Civil society

GIEACPC*	The Global Initiative To End All Corporal Punishment of Children, London, United Kingdom
REDEMEC	Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde (Network of Women Economists of Cape Verde), Praia, Cape Verde

² The Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, UPR Submission, 18 July 2008, para. 1.

³ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, UPR Submission, p. 1, para. 4.

⁴ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 2, para. 7.

⁵ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 1, para. 6.

⁶ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 3, para. 6.

⁷ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 2, para. 5.

⁸ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 1, para. 5.

⁹ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 3, para. 3.

¹⁰ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 3, para. 11.

¹¹ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 1, para. 4.

¹² Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 1, para. 8.

¹³ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 2, para. 7.

¹⁴ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 2, para. 8.

¹⁵ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 4, para. 2.

¹⁶ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 2, para. 9.

¹⁷ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 2, para. 10.

¹⁸ Rede das Mulheres Economistas de Cabo Verde, op. cit., p. 2, para. 11.
